

## حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأ بصار فقه أبو حنيفة

أي يتعاهدها كالسائب .

قوله ( مع الأجنبي ) قال في الهاشم المستأجر لو رد الدابة مع أجنبي ضمن .  
جامع الفصولين .

قوله ( وإن فالمستعير الخ ) إشارة إلى فائدة اشتراط التوقيت .

قال الزيلعي وهذا أي قوله بخلاف الأجنبي يشهد لمن قال من المشايخ إن المستعير ليس له أن يودع وعلى المختار تكون هذه المسألة محمولة على ما إذا كانت العارية موقته فمقتض مدتها ثم بعثها ما الأجنبي لأنه بإمساكها بعد يضمن لتعديه فكذا إذا تركها في يد الأجنبي أه .  
وفي البرهان وكذا يعني يبرأ لو ردها مع أجنبي على المختار بناء على ما قال مشايخ العراق من أن المستعير يملك الإيداع وعليه الفتوى لأنه لما ملك الإعارة مع أن فيها إيداعاً وتملك المنافع فلأن يملك الإيداع وليس فيه تملك المنافع أولى وأولوا قوله وإن ردها مع أجنبي ضمن إذا هلكت بأنها موضوعة فيما إذا كانت العارية موقته وقد انتهت باستيفاء مدتها وحينئذ يصير المستعير مودعاً والمودع لا يهلك الإيداع بالاتفاق أه شربالية .

قلت ومثله في شروح الهدایة ولكن تقدم متنا أنه يضمن في الموقته وفي جام الفصولين لو كانت العارية موقته فأمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد ضمن وإن لم يستعملها بعد الوقت هو المختار سواء توقفت نصاً أو دلالة حتى إن من استعار قدوماً ليكسر حطباً فكسره فأمسك ضمن ولو لم يوقت أه .

فعلى هذا فضمانه ليس بالإرسال مع الأجنبي إلا أن يحمل على ما إذا لم يمكنه الرد .  
تأمل ومع هذا يبعد هذا التأويل التقييد ولا بالعبد والأجير فإنه على هذا لا فرق بينهما وبين الأجنبي حيث لا يضمن بالرد قبل المدة مع أي من كان ويضمن بعدها كذلك فهذا أدل على قول من قال ليس له أن يودع وصححه في النهاية كما نقله عنه في التأرخانية .

قوله ( فيما يملك ) وهو ما لا يختلف وظاهره أنه يملك الإيداع فيما يختلف وليس كذلك .  
وعبارة الزيلعي وهذا لأن الوديعة أدنى حالاً من العارية فإذا كان يملك الإعارة فيما لا يختلف فإذا أن يملك الإيداع على ما بينا ولا يختص بشيء دون شيء لأن الكل لا يختلف في حق الإيداع وإنما يختلف في حق الانتفاع أه .

اللهم إلا أن يقال ما عبارة عن الوقت أي في وقت يملك الإعارة وهو قبل مضي المدة إذا كانت موقته وهو بعيد كما لا يخفى .  
تأمل .

\$ فرع في الها مش إذا اختلف المعير والمستعير في الانتفاع فادعى المعير الانتفاع بقول مخصوص في زمن مخصوص وادعى المستعير الإطلاق القول قول المعير في التقييد لأن القول في أصل الإعارة فكذا في صفتها .

قارئ الهدایة في القول لمن .

قوله ( على هذا ) وهو كون العارية موقته وقد مضت مدتها ثم بعثها مع الأجنبي لكن لا يخفي أن الضمان حينئذ بسبب مضي المدة لا من كونه بعثها مع الأجنبي إذ لا فرق حينئذ بينه وبين غيره .

قوله ( وبخلاف ) معطوف على قول المتن بخلاف وكان الأولى ذكره هناك .  
تأمل .

قوله ( فإنه ليس بالخ ) كذا في الهدایة ومسألة الغير خلافية في الخلاصة قال مشايخنا يجب أن يبرأ .

قال في الجامع الصغير للإمام قاضيagan السارق والغاصب لا يبرآن بالرد إلى منزل ربها أو مربطه أو أجيره أو عبده ما لم يردها إلى مالكها .  
قوله ( لا زرعها ) اللام للتعليل .

قوله ( فيخصوص ) أي فلا يقول أعرتني .

قوله ( يملك الإعارة ) وكذا الصبي المأذون .

وفي البزارية